



الفهرس

صفحة		
١١٥	قانون صندوق الملكية علياه للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني	قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٩
١١٨	قانون هيئة الاتصالات الخاصة	قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٩
١٢١	قانون معدل لقانون البلديات	قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٩
١٢٢	نظام معدل لنظام الغرف التجارية	نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩
١٢٤	نظام رسوم التفتزيون	نظام رقم (١١) لسنة ١٩٧٩
١٢٦		تعليمات صادرة عن وزارة التربية والتعليم

مطبوعة القوات المسلحة الاردنية

July 12th

نحسب الشكر للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٩

قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حثماً وردت في هذا القانون المعاني المنفردة لما ادناه مالم تدل القرينة على غير ذلك :

الصندوق	صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني .
المجلس	مجلس امراء الصندوق .
الرئيس	رئيس المجلس .
المدير التنفيذي	المدير التنفيذي للصندوق .

المادة ٣ - ١ - يؤسس في الملكة صندوق يسمى (صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله بهله الصفة ان يقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وحق التملك والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوصايا والوقف والقيام بالاجراءات القضائية وان ينيب عنه اي عام او وكيل آخر يوكله لذلك الغرض .

ب- يعتبر الصندوق مؤسسة وطنية غير حكومية ، ويكون مركزه الرئيسي في عمان وله ان ينشئ فروعاً ومكاتب له في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٤ - ١ - يعمل الصندوق على المساهمة في دعم وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي في المملكة في جميع المجالات الاجتماعية وبالوسائل المتوفرة لديه .

ب- للصندوق بقرار من المجلس ان ينتسب الى اي هيئة عربية او دولية ذات اهداف مماثلة لاهدافه .

المادة ٥ - تتكون موارد الصندوق المالية بما يلي :-

أ - رسوم الاشتراكات السنوية .

ب- الدعم المالي من اية جهة او مؤسسة عليا او عربية او دولية .

ج- ريع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها او يستثمرها الصندوق او الموقوفة عليه .

د - ريع المشاريع والنشاطات التي يمارسها الصندوق .

هـ - التبرعات والهبات الشخصية .

و - اية اموال تقدم اليه من مصادر اخرى يوافق عليها المجلس .

المادة ٦ - للصندوق موازنته المستقلة الخاصة به يصادق عليها المجلس وتخضع ارقابته .

المادة ٧ - ١ - مع مراعاة احكام المادة (٨) من هذا القانون ، يتولى ادارة الصندوق مجلس امراء ويتألف من رئيس وعدد من الاعضاء لا يقل عددهم عن عشرة ولا يزيد عن اربعة عشر عضواً .

ب- يعين رئيس المجلس بارادة ملكية سامية .

ج- يعين اعضاء المجلس بارادة ملكية سامية بتنسيب من رئيس الوزراء بناء على توصية الرئيس ويكون التعيين لمدة ثلاث سنوات على ان يكون وزير العمل / الشؤون الاجتماعية بحكم منصبه الوزاري احد اعضاء المجلس .

د - يشترط في عضو المجلس ان يكون اردني الجنسية وتتوافر فيه الخبرة والكفاءة وحسن السيرة ، ولديه القدرة على القيام بالمسؤوليات المنوطة به في سبيل تحقيق اهداف الصندوق :

هـ - تنتهي عضوية العضو في المجلس اذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر يقبله المجلس او اذا فقد احد شروط العضوية .

و - ينتخب المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس ويمارس جميع صلاحيات الرئيس في حالة غيابه .

المادة ٨ - الى ان يتم تعيين رئيس و اعضاء المجلس يستمر مجلس امراء الصندوق القائم عند نفاذ هذا القانون في ممارسة جميع الصلاحيات المخرولة للمجلس بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٩ - تناط بالمجلس المهام والصلاحيات المحددة في هذا القانون والانظمة التي تصدر بموجبها في ذلك :-

١ - رسم السياسة العامة للصندوق .

ب- اقرار البرامج المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم للصندوق من مختلف المصادر محلياً وعربياً ودولياً ووضع الخطط المناسبة لهذه الغاية .

ج- اقرار الاتفاقيات التي يكون الصندوق طرفاً فيها .

د - مناقشة واقرار ما يقدمه له الجهاز التنفيذي من توصيات تتعلق بمشاريع وبرامج عمل الصندوق .

هـ - مناقشة مشروع الموازنة السنوية واقرارها .

و - مناقشة التقرير السنوي والحسابات الختامية السنوية للصندوق واقرارها .

ز - اعداد مشاريع الانظمة اللازمة .

ح - تعيين مدقق حسابات قانوني للصندوق وتعيين البنك او البنوك التي تتعامل معها الصندوق .

المادة ١٠ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه مرة على الأقل كل شهرين او كلما دعت الحاجة الى ذلك ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً بحضور اكثرية اعضاءه شريطة ان يكون الرئيس او نائبه احدهم وتتخذ قرارات المجلس بالاجماع او بأكثرية الاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يكون للرئيس الجلسة صوت - مرجح .

المادة ١١ - للمجلس ان يشكل لجنة او اكثر من بين اعضاءه بالعدد الذي يقرره لتتولى ممارسة الصلاحيات التي يحددها المجلس لها .

المادة ١٢ - يمارس الرئيس الصلاحيات المخرولة له بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبها في ذلك تمثيل الصندوق امام جميع الجهات والهيئات والمؤسسات وتوقيع العقود نيابة عن الصندوق .

هذا من اجل

المادة ٥ - يتولى ادارة الهيئة والاشراف عليها مجلس ادارة تؤلف على الوجه التالي :

أ - وزير الدفاع	رئيسا
ب - القائد العام	نائبا للرئيس
ج - وزير المالية	عضوا
د - وزير الداخلية	عضوا
هـ - وزير المواصلات	عضوا
و - مدير عام مؤسسة المواصلات السلوكية والاسلوكية	عضوا
ز - للمدير العام	عضوا
ح - مدير سلاح الاسلوكي الملكي	عضوا

المادة ٦ - أ - يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه ويكون النصاب القانوني بحضور خمسة اعضاء بما فيهم الرئيس او نائبه وتتخذ القرارات بالاجماع او بالاكثرية المطلقة لجمع اعضاء المجلس .

ب - للمجلس ان يدعو لحضور جلساته خبراء او مستشارين او موظفين للاستئناس بأرائهم .

المادة ٧ - تناط بالمجلس الصلاحيات والواجبات التالية :

- رسم السياسة العامة للهيئة .
- دراسة واقرار البرامج والمشاريع التي ينسبها المدير العام لتطوير الهيئة وتوسيع خدماتها .
- دراسة مشروع الموازنة السنوية للهيئة المقدم من المدير العام لادراجه ضمن الموازنة العامة للدولة ببرنامج خاص بوزارة الدفاع .
- اقرار مشاريع الانظمة الخاصة بالهيئة والتوصية لمجلس الوزراء لاصدارها .
- اقرار اجور الخدمات التي تقدمها الهيئة بتنسيب من المدير العام .

المادة ٨ - لا يجوز لاي عضو من اعضاء المجلس او اي موظف من موظفي الهيئة بصورة مباشرة او غير مباشرة ان يجني ربحا او منفعة من اي مشروع من مشاريع الهيئة او اي مشروع او مصدر ذي علاقة بها او ان يعمل في تلك المشاريع او ان يستفيد منها بأي وجه آخر .

المادة ٩ - يعين المدير العام ويحدد راتبه وشروط استخدامه بقرار من المجلس بتنسيب القائد العام على ان يكون مهندسا من ذوي الاختصاص في حقل الاتصالات او الالكترونيات .

المادة ١٠ - المدير العام مسؤول امام المجلس عن تنفيذ السياسة العامة وبرامج الهيئة التي يقرها المجلس كما يكون مسؤولا عن سير اعمال الهيئة فنيا واداريا وتناط به الصلاحيات والواجبات التالية :

- اعداد مشروع الموازنة السنوية للهيئة وتقديمها للمجلس .
- تنفيذ قرارات المجلس .
- تنسيق العمل في جميع مشاريع الهيئة وتأمين النشاط والتعاون والانسجام بين جميع دوائر واقسام ووحدات الهيئة .
- حفظ السجلات اللازمة لبيان اعمال وموجودات ومطلوبات وايرادات ومصروفات الهيئة واعداد البيانات الحسابية السنوية وتقديمها للمجلس .
- اعداد التقارير التي يطلبها المجلس .

- ادارة شؤون موظفي ومستخدمي وعمال الهيئة .
- وضع مشاريع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ورفعها للمجلس .
- تأمين وتأكيد التنسيق الدائم بين الهيئة وجميع الجهات المستفيدة من الاتصالات الميكرووية الخاصة بهذا المشروع .
- الاشراف التام على جميع عمليات الاتصالات الميكرووية الخاصة بهذا المشروع ووضع الاساليب والدراسات التي تضمن صيانة الشبكات وادامتها وتزويدها بما يلزمها .
- اية صلاحيات او مهام اخرى يفوضها له المجلس او - تقول له بمقتضى اي نظام يصدر بموجب هذا القانون .

المادة ١١ - يكون للهيئة ملاكها الخاص من الموظفين والمستخدمين (عسكريين ومدنيين) تسرى على كل فئة منهم احكام القوانين والانظمة الخاصة بهم عسكرية ومدنية وعملية . وللهيئة ان تصدر انظمة خاصة بمقتضى هذا القانون لتقرير كيفية تعيين الموظفين المدنيين والمستخدمين وتحديد حقوقهم وترقيتهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتمويضهم وجميع الامور المالية والادارية المتعلقة بهم ، وللهيئة ان تتعاقد مع اي من الفتيين او غيرهم بموجب عقود خاصة للعمل فيها .

المادة ١٢ - تعتبر اموال الهيئة اموالا اميرية وتحصل بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ١٣ - تتمتع الهيئة بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٤ - الى ان تنشأ الاجهزة المالية الخاصة بالهيئة تتولى الدائرة المالية في القوات المسلحة الاردنية جميع الامور المالية المتعلقة بالهيئة ويتولى ديوان الحاسبة مراقبة وتدقيق حساباتها .

المادة ١٥ - تعتبر الهيئة الخلف الواقعي والقانوني لمشروع الميكروويف الموسع المشترك ولاية جهة رسمية اخرى فيما يتعلق بهذا المشروع .

المادة ١٦ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/١٢/٢٧

وزير	وزير الاعلام	وزير التربية والتعليم ووزير	رئيس الوزراء
السياحة والاثار	عدنان ابو عوده	دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الخارجية والدفاع
غالب بركات	عبد السلام المجالي	مضر بدران	
وزير التكوين ووزير الاعاق والشؤون	وزير	وزير	وزير
والمغتربات الاسلامية	الممثل	الانشاء والتحصين ووزير	الممثل
مروان القاسم	كامل الشريف	عصام المعجلوني	همن ابراهيم
وزير	وزير الشؤون	وزير	وزير
الصناعة والتجارة	النفاعة والشباب	البلدية والقروية	الصحة
نجم الدين الدجاني	الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة
وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير
الزراعة	النقل	الاشغال العامة	المالية
سميد التل	حكيت السالك	علي سحيات	سعيد بينو
			محمد الدباس

لأمانة الأصل

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وأضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وماطرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٢) من القانون الاصلي بإضافة البند (ن) التالي الى الفقرة (١) منها :-

ن - تستثنى امانة العاصمة من الاحكام الواردة في البنود (ي) و (ك) و (ل) من الفقرة (أ) من هذه المادة على ان تنظم الشؤون المتعلقة بمقاولات ولوازم امانة العاصمة بمقتضى انظمة يضعها مجلس الوزراء.

١٩٧٨/١٢/٢٧

الحسين بن طلال

وزير	وزير التربية والتعليم ووزير	رئيس الوزراء
السياحة والاكر	الاملام	دولة لشؤون رئاسة الوزراء
غالب بركات	عدنان ابو عوده	عبد السلام المجالي
		مضر بدران

وزير	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الانشاء والتعمير ووزير	وزير
التبوين	والمقدسات الاسلامية	المعمل	دولة للشؤون الخارجية
مروان القاسم	كامل الشريف	عصام المجلوني	حسن ابراهيم
			احمد عبدالكريم الطراونة

وزير	وزير	وزير الشؤون	وزير	وزير
الصناعة والتجارة	القائمة والشباب	البلدية والتربية	الصحة	الداخلية
نجم الدين الدجاني	الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة	سليمان صرار

وزير المواصلات	وزير	وزير النقل	وزير الاعمال العامة	وزير
الزراعية	حكمة السكيت	علي سحيمات	سميرة يونس	محمد الدباس

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/١/٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩

نظام معدل لنظام الغرف التجارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الغرف التجارية لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع النظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وماطرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٦) من النظام الاصلي بشطب عبارة (امين الصندوق) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المحاسب)

المادة ٣ - تعدل المادة (٤٧) من النظام الاصلي كما يلي :

١ - بشطب عبارة (تواقيع الخازن او نائبه عند غيابيه) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (توقيع الخازن او مدير الغرفة عند غيابيه) .

٢ - بشطب عبارة (يزيد على خمسة وعشرين ديناراً) الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بعبارة (يزيد على خمسين ديناراً) .

المادة ٤ - تعدل المادة (٤٩) من النظام الاصلي كما يلي :

١ - بشطب عبارة (ينظم امين الصندوق) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (ينظم المحاسب)

٢ - بشطب عبارة (او نائبه) الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بعبارة (او من ينيبه) .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٥٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥٠ -

أ - تستوفي الرسوم بموجب التعرفة الآتية في عمان على ان يكون التصنيف لست درجات حسب قرارات مجلس ادارة الغرفة ويجوز لكل تاجر الاعتراض على قرار تصنيفه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه القرار الى وزير الصناعة والتجارة ويكون قراره قطعياً وتعتبر اجزاء السنة لغايات الرسوم سنة كاملة.

رسوم الاشتراك

رسوم التسجيل

٨٠ ديناراً للعضو من الصنف الممتاز
٤٠ ديناراً للعضو من الصنف الاول
٢٠ ديناراً للعضو من الصنف الثاني
١٠ دنانير من الصنف الثالث
٦ دنانير للعضو من الصنف الرابع
٢ ديناراً للعضو من الصنف الخامس

٨٠ دينار
٤٠ دينار
٢٠ دينار
١٠ دينار
٦ دينار
٢ دينار

هكذا عند العمل

٢ - تستوفي نصف هذه الرسوم في القدس ونابلس واربند والزرقاء.

٣ - تستوفي ثلث هذه الرسوم في المناطق الاخرى من المملكة.

ب- تستوفي جميع غرف التجارة الرسوم التالية :

دينار	فلس
رسم التصديق على كل توقيع	٥٠٠
رسم شهادة للتصديق والتوصية وتسجيل مقاولات الشركات	٥٠٠
رسم الاحكام (عن كل حكم)	٥٠٠
رسم التصديق على كل عريضة مهما كان عدد التواقيع عليها	٥٠٠
رسم التصديق على مضمون الكفالات	٥٠٠
رسم التصديق على كل عقد ايجار واستئجار	٥٠٠
رسم التأشير على كل تاريخ معين والتأشير على الدفاتر التجارية.	٥٠٠
اما التصديق على المعاملات الخاصة بالاقرض الزراعي فانه معفى من دفع هذه الرسوم :	

ج- يستوفي رسم قدره واحد بالالف من قيمة فواتير البضائع المصدرة عند التصديق على منشأ البضاعة على ان لا تزيد الرسوم على عشرين ديناراً وان لا تقل عن دينار واحد من كل فاتورة.

المادة ٦ - تعدل المادة (٥١) من النظام الاصلي باضافة عبارة (او امانة العاصمة والمحلس البلدية والقروية) بعد عبارة (من قبل الدوائر المالية) الواردة في مطلعها.

المادة ٧ - تعدل المادة (٥٦) من النظام الاصلي بشطب عبارة (والموازنة وعلى امين الصندوق) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (وعلى المحاسب).

المادة ٨ - تعدل المادة (٥٨) من النظام الاصلي بشطب عبارة (ملكا للفترة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (ملكا لاجراءات التجارة الاردنية).

١٩٧٩/١/٣

الحسين بن طلال

وزير السياحة والاثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء الخارجية والدفاع عبد السلام المجالي مقر بدران
---------------------------------------	-----------------------------------	--

وزير التعليم والشؤون الدينية والاسلامية مروان القاسم	وزير المباني عصام المجلوني	وزير الانشاء والتعمير وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم احمد عبدالكريم الطراونه
---	----------------------------------	--

وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير الصحة عبد الرؤوف الزوايد	وزير الداخلية سليمان عرار
وزير الواصلات سموئيل التل	وزير الزراعة حكمت السكاك	وزير النقل علي سحيمات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير المالية محمد الدباس

نظام رسوم التلفزيون

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/١/٧

تأمر بوضع النظام الآتي

نظام رقم (١١) لسنة ١٩٧٩

نظام رسوم التلفزيون

صادر بالاستفتاء للمادة (١١) من قانون مؤسسة التلفزيون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم التلفزيون لسنة ١٩٧٩) ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٩/١/١.

المادة ٢ - تعني العبارات والكلمات الآتية المخصصة لها في ادناه ما تدل القرينة على خلاف ذلك :-

- الوزير : وزير المالية
المشارك : كل مستهلك للتيار الكهربائي سواء كان الاشتراك باسمه مباشرة او باسم مالك البناء او باسم المشترك ويشمل ذلك اي : تلك فرعي يزود بالكهرباء عن طريق مشترك اخر .
الشركة : سلطة الكهرباء الاردنية او اي شركة كهرباء حاملة في المملكة الاردنية الهاشمية او اي شخص آخر ينتج الكهرباء ويروء الآخرين بالتيار الكهربائي .

المادة ٣ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يقر رسم بدل اقتناء تلفزيون مطوع قدره (٥٠٠) فلس شهريا يحصل بواسطة الشركة من كل مشترك بالتيار الكهربائي مقابل الخدمات التي تقدمها مؤسسة التلفزيون الاردني ، وعلى الشركة قطع التيار عن المشترك في حالة عدم دفع المستحق عليه او اي جزء منه

ب - تقوم وزارة المالية برد هذا الرسم الى كل من يثبت عدم حيازته لجهاز تلفزيون بموجب شهادة موقعة من المختار واعضاء الهيئة الاختيارية في ذلك الحي على ان تتضمن تلك الشهادة بأن المذكورين قد تأكدوا من صحة ذلك .

ج - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير زيادة الرسم المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة او انقاصه حسب مقتضى الحال .

المادة ٤ - للوزير ان يأمر باجراء التفتيش اللازم بواسطة لجان في اي وقت لتثبت من صحة البيانات المقدمة بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (٣) من هذا النظام واذا ثبت عدم صحة تلك البيانات يستوفى من صاحب الجهاز رسم اضافي مقداره (٢٥) دينارا ، فضلا عن احالة الموقعين وصاحب الجهاز الى المحكمة الجزائية المختصة .

المادة ٥ - يعفى من الرسم المنصوص عليه في هذا النظام

أ - الدوائر والمؤسسات الحكومية

ب - المحلات التجارية والصناعية

ج - الاشتراكات المؤقتة في التيار الكهربائي للابنية تحت الانشاء

د - الجمعيات الدينية والخيرية المعترف بها رسميا

للكل من لا يحمل

أ - المدارس الحكومية والمدارس الخاصة والمعاهد العلمية

و - المستشفيات

ز - الأندية الثقافية والرياضية

ح - أعضاء السلك الدبلوماسي

المادة ٦ - يجري تحصيل الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام لمصلحة الخزينة من قبل الشركة المعنية مقابل استيفائها (١٠٪) من الرسوم المحصلة .

المادة ٧ - جميع الرسوم والغرامات التي تحققت بموجب نظام رخص التلفزيون رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ يجري تحصيلها من المكلفين بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وللوزير ان يكلف اي شركة بتحصيل تلك الرسوم والغرامات مقابل نسبة (١٠٪) من المبالغ المحصلة .

المادة ٨ - أ - على بالعي اجهزة التلفزيون الاحتفاظ بسجلات خاصة يدون فيها اجهزة التلفزيون التي يستوردها وكيفية التصرف بها وعليهم ان يقدموا في نهاية كل شهر كشفا لوزارة المالية وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير .

ب - في حالة مخالفة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، او اذا ثبت ان المعلومات المدونة في السجلات او الكشف المرسل للوزارة غير صحيحة ، فيعاقب البائع من قبل المحكمة المختصة بغرامة قدرها (١٠٠) دينار عن كل مخالفة واذا تكررت مخالفته يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي دينار عن كل مخالفة .

المادة ٩ - أ - للوزير ان ينوض وكيل الوزارة او اي موظف رئيسي في وزارة المالية كل او بعض صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام .

ب - للوزير ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٠ - يلغى نظام رخص اجهزة التلفزيون رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ واي تشريع يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٧٨/١/٧

الحسين بن طلال

وزير السياحة والاثار	وزير الاعمال	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
غالب بركات	عندسان ابو عوده	عبد السلام المجالي	مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون المسؤولية	وزير الانشاء والتعمير	وزير الدولة للشؤون الخارجية	وزير الدولة للشؤون الخارجية
مروان القاسم	كامل الشريف	عصام المجلوني	حسن ابراهيم
وزير المستامة والتجارة	وزير الثقافة والشباب	وزير البلدية والقروية	وزير الصحة الداخلية
نجم الدين الدجاني	الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابده
وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير التنقل	وزير المالية
سعيد اتيل	حكمت السكاك	علي سحيبات	سعيد بينو
			محمد الدباس

تعليمات رقم ١/٢٣/٨٨ لسنة ١٩٧٨

صادرة بمقتضى المادة ١١٦ من قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٠٤

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات تعليمات دوام وعطل وامتحانات معهد الزرقاء التجاري ويعمل بها في السنة الدراسية ١٩٧٩/١٩٧٨ .

المادة ٢ - يبدأ الفصل الدراسي الاول للسنة الدراسية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ صباح يوم السبت الموافق ١٦/٩/١٩٧٨ :

المادة ٣ - تبدأ عطلة نصف السنة صباح يوم السبت الموافق ١٦/٩/١٩٧٩ وتنتهي مساء يوم الخميس ١٨/٩/١٩٧٩ .

المادة ٤ - تبدأ امتحانات الفصل الاول صباح يوم السبت الموافق ٢٠/٩/١٩٧٩ وتنتهي يوم الخميس ٢٥/٩/١٩٧٩ .

المادة ٥ - يبدأ الفصل الدراسي الثاني صباح يوم السبت الموافق ٢٧/١/١٩٧٩ .

المادة ٦ - تبدأ عطلة الفصل الثاني صباح السبت ٢٤/٣/١٩٧٩ وتنتهي مساء الخميس ٢٩/٣/١٩٧٩ .

المادة ٧ - تبدأ امتحانات الفصل الثاني صباح يوم السبت ٢٤/٥/١٩٧٩ .

المادة ٨ - تبدأ العطلة الصيفية صباح يوم السبت الموافق ٢/٦/١٩٧٩ .

المادة ٩ - يعطل المعهد في الاعياد الدينية والقومية التالية : -

أ - عيد ميلاد جلالة الملك حسين المعظم / ١٤ تشرين ثاني .

ب - عيد الاضحى المبارك / اعتبارا من ٩ ذي الحجة ولمدة ستة ايام .

ج - عيد رأس السنة الهجرية / ١ محرم .

د - عيد المولد النبوي الشريف / ١٢ ربيع اول .

هـ - عيد العمال / ١ ايار .

و - عيد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية / ويوم الجيش / ٢٥ ايار .

ز - عيد المعراج النبوي الشريف / ٢٧ رجب .

ح - عيد النهضة العربية / ٩ شعبان .

ط - عيد جلوس جلالة الملك حسين المعظم / ١١ آب .

ي - عيد الفطر السعيد / اعتبارا من صباح يوم ٢٩ رمضان ولمدة خمسة ايام .

ك - يعطل الموظفون والطلبة المسيحيون يوما واحدا في كل من اعيادهم التالية :

١ - رأس السنة الميلادية .

٢ - احد الشعانين .

٣ - احد وأثنين عيد الفصح .

٤ - اول وثاني ايام عيد الميلاد .

ملحوظة :

تكشف الدراسة بحيث توزع الحصص للقررة لاسبوع واحد على باقي اسابيع كل من الفصلين الدراسيين .

هكذا منذ العمل